المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) :1142-2489
Numéro 13, FEVRIER 2025
REMEJE
العدد 13، فبراير 2025
ISSN(E) :3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

الرقمنة ورهان ترسيخ أسس ودعائم نظم الحماية الاجتماعية بالمغرب

Digitization and the Challenge of Establishing the Foundations and Pillars of Social Protection Systems in Morocco

الدكتورة رشيدة حدادي

Dr. RACHIDA HADDADI

باحثة في العلوم الجنائية والأمنية

Rachidahaddadi8@gmail.com

ملخص

هذه الورقة البحثية تعالج العلاقة بين **الرقمنة** ونجاح **أنظمة الحماية الاجتماعية** في المغرب، باعتبارها رؤية استراتيجية تستند إلى التوجيهات الملكية والقانون الإطار رقم 09.21. هذه الأنظمة التي تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، والتقليص من عتبة الفقر، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، خاصة الفئات الهشة، وظلك من خلال آليات رقمية حديثة تسهل عملية الولوج والاستفادة من الخدمات الاجتماعية.

إلا أن الإشكال المطروح من خلال نازلة الحال يبقى في كيفية طرحها وممارستها من لدن الفاعلين والمستفدين ؟

وهل يمكن للرقمنة أن تكون احد الميكانيزمات التقنية الأساسية لتحقيق أهداف الحماية الاجتماعية بالمغرب وفق الرؤية والتصور الملكي السامي في هذا الباب ؟

وان نزلت كما هو مخطط لها فما هي:

الآليات القانونية والرقمية لتحقيق النجاح؟

من هم الفاعلون لإنجاح هذا الورش؟

كيف يمكن ضمان مشاركة فعالة وتنسيق بين جل الفاعلين في هذا القطاع **خصوصا وان كان هناك** غياب التنسيق بين الفاعلين.

ليبقى السبيل في نظرنا لنجاح هذه الاستراتيجية إلى جانب رقمنة الولوجيات للاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية ببلادنا هو:

العمل على بسط العدالة المجالية في توزيع الخدمات.

تطوير وتكوين العنصر البشري تقنيا ورقميا.

تطوير البنية التحتية الرقمية في بعض المناط وذلك من خلال الرفع من جودة صبيب الشبكة العنكبوتية.

صياغة أنظمة شاملة ومستدامة للحماية الاجتماعية.

استغلال التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة والشفافية.

تحسين الموارد عبر إصلاحات ضريبية وشراكات.

تكوين الكفاءات في التكنولوجيا الرقمية.

إشراك المجتمع المدني في التنفيذ.

وعليه تبقى الرقمنة هي الأساس لتحقيق ورش الحماية الاجتماعية في المغرب، لما توفره من سرعة وشفافية.

دون إن ننسى أهمية التنسيقً الفعّال بين جل الفاعلين في هذا الورش المجتمعي الكبير (دولة، مجتمع مدني، قطاع خاص.....)، مع التركيز على العدالة المجالية والابتكار الرقمي لضمان استدامة المشروع وتحقيق أهدافه التنموية، كما خطط له المقام الشريف مولانا المنصور بالله صاحب الجلالة والمهابة الملك مُحَمَّد السادس ملك المغرب.

Abstract

This research paper explores the crucial relationship between **digitalization** and the success of **social protection systems** in Morocco, as envisioned in the strategic directives of King Mohammed VI. With the adoption of **Framework Law No. 09.21** for social protection reform and the increasing reliance on technology, Morocco aims to implement and generalize this ambitious project over a period of five years. This effort seeks to ensure **social justice**, reduce **poverty** and **social disparities**, and improve the well-being of Moroccan citizens through an integrated and sustainable approach.

Research Problem

The global COVID-19 pandemic has underscored the importance of robust social protection systems. Morocco, influenced by global developments, has launched a comprehensive reform that integrates digital tools as key mechanisms for

implementation. This paper asks the following key question: **What is the causal relationship between digitalization and the success of Morocco's social protection systems as a strategic objective?**

Sub-questions include:

What are the legal and digital mechanisms for achieving success in this initiative?

Which institutions are key stakeholders in Morocco's social protection systems?

How can the effective participation of stakeholders and efficient resource management be ensured?

Digitalization and social protection systems are interconnected fields essential for achieving **sustainable development** and improving **human welfare**. By leveraging digital tools, Morocco can build a transparent, efficient, and inclusive social protection system. However, this vision requires the active participation of all stakeholders, from government and private sectors to civil society, working together under a unified strategic framework.

تقديم:

يعتبر ورش الحماية الاجتماعية ببلادنا بمثابة ثورة مجتمعية حقيقية لما لها من آثار قانونية، والتوصية رقم 202 التي تروم تحسين ظروف عيش المواطن المغربي حسب ما نصت عليه مجموعة من المواثيق والمعاهدات الدولية، أهمها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا الاتفاقية رقم 102 المتعلقة بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، الصادرة عن منظمة العمل الدولية، شان الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية الصادرة عن نفس المنظمة، إضافة إلى القواعد القانونية الوطنية، خصوصا الدستور المغربي وبالتحديد الفصل 31 منه، ما مخض لميلاد القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، ما سيضمن كرامة المواطن بشكل عام، والأفراد في وضعية هشة بشكل خاص، خصوصا مع المتغيرات الاقتصادية والمناخية والسياسية المتسارعة والمتضاربة، زد على ذلك المخاطر الصحية المستحدثة التي يعرفها العالم، آخرها وباء كرونا العالمي، الشيء الذي سيعمل على التقليص من هوة الفقر والفوارق الاجتماعية والمجالية، والنهوض بالعنصر البشري باعتباره رأس مال لامادي والدينامو المحرك لعجلة التنمية ببلادنا، أن نزل هذا الورش المجتمعي بالشكل الصحيح.

إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه الورقة البحثية، ماهي الآليات والسبل لنجاح هذه الأنظمة الحمائية الاجتماعية حسب الرأي الملكي المسطر له ضمن خطاب العرش وكذا خطاب افتتاح السنة التشريعية 2020. وتبعا لذلك، فقد كان لزاما على المؤسسات الفاعلة في هذا المجال، صياغة وصناعة ترسانة رقمية قانونية كفيلة بتنزيل وتعميم هذه الآلية المجتمعية على أوسع نطاق، وهو الأمر المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي تسهر على صياغته ووضع ميكانيزماته وبشكل مباشر وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بشراكة مع جميع الوزارات الفاعلة في هذا الباب، وذلك من خلال خلق مجموعة من النظم المعلوماتية على شكل منصات وبوابات رقمية ذات الإطار، قصد تحقيق الغاية المنشودة، وهي تيسير الولوج والاستفادة من هذه النظم الحمائية الاجتماعية بشكل واسع سلس وشفاف.

كل هذه الأمور سنتناولها بالشرح والتحليل من خلال ورقتي البحثية هاته، للوقوف على مدى نجاح الاستراتيجية الرقمية ا لمرصودة لتنزيل وخدمة أنظمة الحماية الاجتماعية من عدمه.

_ نص الفصل 31 من الدستور المغربي

تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في:

- العلاج والعناية الصحية؛
- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛
- الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛

- التنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة؛
- التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛
- السكن اللائق؛
- الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛
- ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛
- الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة؛
- التنمية المستدامة.

وعليه يمكن القول أن أنظمة الحماية الاجتماعية ببلادنا تعد بمثابة ثورة اجتماعية حقيقية ونقطة مفصلية في مسار الإصلاح الشامل للحماية الاجتماعية داخل أجل أقصاه خمس سنوات وذلك من اجل تجاوز كل العوائق التي تحد من تقدم ورفاه المواطن.

إذا فأنظمة الحماية الاجتماعية تعد أولوية وطنية ومسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين، ما يفرض على كل من موقعه وحسب تخصصه السعي الى تحقيق نجاح هذا المسعى الوطني خلال المدة المرصودة له وهي 5 سنوات كما حددها المقام الشرف والمقعد له وفق القانون 09-21.

وعليه، يحق لنا أن نتساءل هل مدة الخمس سنوات كافية لتعميم هذا الورش بشكل فعال يفرض ضرورة التنسيق بين كل هؤلاء الفاعلين؟

ان إصلاح نظم الحماية الاجتماعية يعتبر أحد مجالات التدخل الاستراتيجية وذات الأولوية للتخفيف من أوجه الهشاشة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين المغاربة. الشيء الذي سيؤثر على تحسن مؤشر التنمية البشرية وتكامل السياسات الاجتماعية في هذا الصدد.

وللوقوف على هذه المقاصد يجب معرفة السبل المتبعة لتنزيل هذه النظم، نتساءل عن ما هي آليات التمويل كيفية ضبط هذه الموارد؟ وكيف يمكن وصف الفئات المستهدفة، وكيف يمكن ضمان المشاركة الفعالة للشركاء الاجتماعيين والمؤسسات المعنية بالحماية الاجتماعية؟

انطلاقا مما سبق يفرض علينا عنوان هذه الورقة البحثية ان نحدد إطارها المفاهيمي المبني على الرقمنة وأنظمة الحماية الاجتماعية المعتبران مجالان حيويان في العصر الحديث، حيث يشكل كل منهما جزءًا أساسيًا من تطور المجتمعات وتقدمها التكنولوجي.

1. الرقمنة؛
2. نظم الحماية الاجتماعية.

أولا: الإطار ألمفاهيمي

1_الرقمنة

تشير الرقمنة إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في مختلف جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك العمل، والتعليم، والصحة، والتجارة، والترفيه، كما أنها تسهم في تحسين كفاءة العمليات وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات وتحسين جودتها.

2_ نظم الحماية الاجتماعية:

يقصد بالحماية الاجتماعية جميع آليات الاحتياط الجماعي التي تمكن الأفراد أو الأسر من مجابهة الآثار المالية المترتبة عن المخاطر الاجتماعية. وترتكز على آليتين هما ''التأمين الاجتماعي'' و'' المساعدة الاجتماعية''.

كما توفر آليات الحماية الاجتماعية للأسر مزايا اجتماعية تمكنها من العيش بكرامة، وهو حق معترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إذن فالحماية الاجتماعية تهدف إلى إدارة المخاطر الاجتماعية، من اجل تحسين مؤشر التنمية والنمو، وتعزيز التماسك والاستقرار الاجتماعي، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة آلية لتحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمعات البشرية.

أهمية الموضوع

تحيلنا جل دروس التاريخ بأن الأزمات غالباً ما تؤدي إلى بروز مفهوم تطوير وإصلاح نظم الحماية الاجتماعية وهو الأمر الدي تجلى لنا وبشكل واضح خلال الأزمة الصحية العالمية لتفشي وباء كرونا.

ما جعل عاهل البلاد جلالة الملك مُحَمَّد السادس، نصره الله. لإطلاق مجموعة وراش مجتمعية تكون كفيلة بتحصين المكتسبات وضمان الحقوق تهدف بالأساس إلى تقليص الفقر ومحاربة كل أشكال الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر وتعميم التأمين الصحي الإجباري على جميع رعايا البلاد، وسيادة التعويضات العائلية، والتعويض عن فقدان الشغل، وتوسيع نظام التقاعد.

ما يعطي للموضوع اهمية قصوى كونه يهدف الى الرفع والرقي من المستوى المعيشي للأفراد.

الإشكالية

تبيَّن أن الجائحة كانت عاملاً رئيسيا في زيادة تركيز اهتمام العالم على الحماية الاجتماعية. وعلى مدار عامي 2020-2021، نفَّذت البلدان في شتَّى أرجاء المعمورة، ما يقرب من 4000 تدبير للحماية الاجتماعية في إطار التصدي لتداعياتها الاقتصادية . ووصلت التحويلات النقدية وحدها إلى نحو 1.4 مليار نسمة أو شخص واحد من كل ستة أشخاص في العالم. وضاعف البنك الدولي حجم محفظة مشروعات ما قبل الجائحة للحماية الاجتماعية، فقدَّم أكثر من 14 مليار دولار إلى 60 بلداً، 16 منها تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع، مما عاد بالنفع على زهاء مليار شخص في شتَّى أنحاء العالم مقتطف من (تقرير للبنك الدولي).

وبما أن المغرب يعتبر مؤثرا ومتأثرا بالأوضاع العالمية سعى إلى وضع ترسانة إصلاحية مجتمعية يمكن القول أنها شاملة، إن نزلت بالشكل المتصور لها، تعتمد على مجموعة من الآليات والسبل لتنزيليها، وذلك من خلال توظيف مجموعة من المؤسسات الرسمية والغير رسمية.

من هنا يمكن أن نطرح إشكالية البحث ماهي العلاقة السببية بين الرقمنة ونجاح رهان نظم الحماية الاجتماعية بالمغرب كنتيجة مقصدية حسب الرأي الملكي السامي.

هذه الإشكالية الرئيسية تحيلنا على مجموعة من الأسئلة المتفرعة عنها:

- **ماهي الآليات القانونية والرقمية لنجاح رهان ننظم الحماية الاجتماعية بالمغرب؟**
- **ماهي المؤسسات الفاعلة في مجال نظم الحماية الاجتماعية بالمغرب؟**

سعيا منا لإيجاد أجوبة دقيقة للإشكالية الرئيسة والإشكالات الفرعية التابعة لها والتي تتداخل فيها مجموعة من الأنساق والاتجاهات والحقول المعرفية مع تعدد الفاعلين سنعالجها وفق التصور المنهجي التالي:

المبحث الأول: الآليات القانونية والرقمية لنجاح رهان نظم الحماية الاجتماعية بالمغرب

المبحث الثاني: المؤسسات الفاعلة في مجال نظم الحماية الاجتماعية بالمغرب

المبحث الأول: الآليات القانونية والرقمية لنجاح رهان ننظم الحماية الاجتماعية بالمغرب

عملا بمبدأ الديمقراطية والشفافية يكون لزاما قبل وضع أي إستراتيجية أو سياسة وضع ترسانة قانونية تكون بمثابة إطار تقعيدي لكفية صياغة وتنزيل وممارسة هذه الاستراتيجيات آو السياسات ضمانا لإحقاق الحقوق والوفاء بالالتزامات مع ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وهو الأمر الذي أسس لميلاد القانون الإطار رقم 09.21 الرامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المجتمعية في أفق سنة 2025.

ولتحقيق هذه المقاصد تم رصد مجموعة من المؤسسات يوكل لها مهام تنفيذ الاوراش المجتمعية المرصودة كنظم للحماية الاجتماعية بالمغرب، وللوقوف عل هذه المحاور سنتناوله من خلال المطلبين أدناه:

أولا: الإطار القانوني لنظم الحماية الاجتماعية بالمغرب

يشكل القانون الإطار رقم 09.21 الصادر في 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021) المتعلق بالحماية الاجتماعية، مرحلة أساسية في تنفيذ توجهات جلالة الملك مُحَمَّد السادس حفظه الله فيما يتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المواطنات

والمواطنين المغاربة بحلول عام 2025 مستندا في ذلك إلى الدستور المغربي والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية..

ويهدف هذا القانون الإطار إلى:

1) تعميم التغطية الصحية الإجبارية في أفق 2022، لفائدة 22 مليون مستفيد إضافي؛
2) تعميم التعويضات العائلية في أفق 2024، لفائدة حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس؛
3) توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد في أفق 2025، لفائدة 5 ملايين مغربي من الساكنة النشيطة؛
4) تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل في أفق 2025، بالنسبة لكل شخص يتوفر على عمل قار؛

الأمر الذي جعل واضعي وصانعي الخطوط العريضة لهذا الورش المجتمعي الانخراط بركب التطور الرقمي كآلية لإنجاحه وهو ما سنتطرق إليه من خلال المطلب الثاني.

ثانيا: الرقمنة كآلية رقمية لنجاح نظم الحماية الاجتماعية بالمغرب

تعد الحماية الاجتماعية من الآليات المهمة الرامية لتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية. في ظل التطور التكنولوجي، ولنجاح هذه الآلية المجتمعية أصبح من الضرورة استعمال الأساليب الرقمية كمدخل أساسيً لنجاح أنظمة الحماية الاجتماعية ببلادنا.

ومن بين أهم الأساليب الرقمية المعتمد عليها في تبسيط الولوج لخدمات انظمه الحماية الاجتماعية نجد:

1) **التقنيات الرقمية للتسجيل والتحقق** :استخدام التقنيات الرقمية لتسجيل المستفيدين والتحقق من هويتهم يساهم في تحسين دقة التوزيع والتأكد من وصول المساعدات إلى الفئات المستهدفة.
2) **الدفع الرقمي والتحويلات المالية** :تمكن الدفعات الرقمية والتحويلات المالية من توجيه المساعدات مباشرة إلى المستفيدين .يمكن استخدام التطبيقات المصرفية والمحافظ الرقمية لتسهيل هذه العملية.
3) **التحليل البياني والتنبؤ** :استخدام تقنيات التحليل البياني والذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في تحديد الاحتياجات وتوجيه السياسات بشكل أفضل.
4) **التواصل الرقمي والتثقيف** :استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات للتثقيف حول حقوق المستفيدين والخدمات المتاحة يعزز الوعي ويسهم في تحسين الوصول.
5) **المنصات الرقمية للتواصل بين الجهات المعنية** :تسهم هاته المنصات الرقمية في تيسير التعاون بين الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني والمستفيدين لتحسين أنظمة الحماية الاجتماعية.

كل هذه الأساليب قصد جعل المملكة قطبا رقميا حسب التصور الملكي السامي وجعل المواطن أولى الأوليات في صلب سياسات الحكومة.

حيث عملت جل مؤسسات الدولة على وضع منصات رقمية تسهل على المرتفق الولوج السلس للمرفق العمومي وفق مجموعة من الضوابط القانونية المعمول بها في هذا الباب.

المبحث الثاني: المؤسسات الفاعلة في مجال نظم الحماية الاجتماعية بالمغرب

طبقا لمنشور السيد رئيس الحكومة رقم 2018/6 بتاريخ 30 مارس 2018، والذي ينص على إرساء قواعد حكامة لقيادة ودعم إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب، تم إحداث مجموعة من اللجان تسهر على تنزيل أهداف ومقاصد القانون الإطار 21.09 وهي ما سنسلط عليه الدور من خلال العنصرين أدناه:

أولا: المؤسسات الرسمية المسؤولية على تنفيذ أنظمة الحماية الاجتماعية بالمغرب

بناء على المرجع أعلاه نجده أسس لمجموعة من الهياكل بمثابة مؤسسات رسمية وهي على الشكل المدرج أسفله:

- اللجنة الوزارية (لجنة القيادة): تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، تتألف من أربعة عشر وزيرا ومن رؤساء المؤسسات الوطنية المسؤولة عن الضمان الاجتماعي والاحتياط الاجتماعي والتأمين؛
- اللجنة التقنية بين وزارية: مؤلفة من الكتاب العامين للوزارات الممثلة في لجنة القيادة وكذا رؤساء المؤسسات الوطنية المسؤولة عن الضمان الاجتماعي والاحتياط الاجتماعي والتأمين.
- أربع لجن موضوعاتية دائمة وهي:

1. لجنة حكامة والتقائية برامج الحماية الاجتماعية، تحت مسؤولية الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة؛
2. لجنة التغطية الصحية الأساسية، تحت مسؤولية وزارة الصحة؛
3. لجنة مقاربة الاستهداف، تحت مسؤولية وزارة الداخلية؛
4. لجنة المساعدة الاجتماعية، تحت مسؤولية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

القطاعات الحكومية والبرامج

تتألف اللجنة الموضوعاتية الدائمة للمساعدة الاجتماعية من القطاعات الآتية:

- رئاسة الحكومة؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وتشرف على إنجاز ما يلي: برنامج دعم الأرامل، برامج صندوق دعم التماسك الاجتماعي الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، إصلاح منظومة مؤسسات

- الرعاية الاجتماعية، برامج دعم المشاريع الاجتماعية للقرب بشراكة مع المجتمع المدني وورش هيكلة وتنظيم مهن العمل الاجتماعي؛
- وزارة الداخلية، تتدخل في مجال المساعدة الاجتماعية من خلال الإشراف على برامج المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خاصة برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشة، برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب وبرنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة؛
- وزارة الصحة، التي تشرف على برنامج المساعدة الطبية «راميد»؛
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي (القطاعات الأربع) من خلال الإشراف على: برنامج «تيسير»، برنامج مليون محفظة، الداخليات والمطاعم المدرسية والنقل ومنح التعليم العالي والتكوين المهني؛
- وزارة العدل من خلال إشرافها على صندوق التكافل العائلي؛
- وزارة الشغل والإدماج المهني.

ثانيا: المؤسسات غير الرسمية

تلعب المؤسسات غير حكومية دورًا هامًا في نظام الحماية الاجتماعية. وتتمثل جل هذه المؤسسات في مختلف مكونات المجتمع المدني مثل الجمعيات والنقابات والمنظمات غير الحكومية التي تقوم بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ونجاح أنظمة الحماية الاجتماعية تكريسا لمبدأ الديمقراطية التشاركية المجتمعية.

وذلك من خلال وضع مجموعة من التصورات يمكن صياغتها من طرف واضعي القرار في هذا الباب قد تكون مخرجات لنظم مجتمعية حمائية ناجعة قصد تحقيق التنمية الشاملة والحكامة الرشيدة التي قعد لها من خلال مجموعة من الخطابات الملكية السامية، الرامية إلى تحقيق التقدم الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان في المغرب

وعيله يمكن القول ان التجربة المغربية في مجال نظام الحماية الاجتماعية رغم ايجابياتها ومقاصدها يشوبها نوع من عدم التجانس والتكامل نظرا لتعدد وتداخل الفاعلين في هذا الشأن بالإضافة إلى الآليات المعتمد عليها لتنزيل هذا الورش أكانت مؤسسات أو لوجستيك خصوصا مع التباين والفروقات الكبيرة بين الطبقات المستهدفة، أضف إلى ذلك غياب العدالة المجالية بكل صورها وتمظهراها ما يفرض على صانعي السياسات العامة في هذا المجال أن تراعي عند وضعها لهذه السياسات عنصر الاستدامة مع تحديد الفئات المستهدفة بدقة ورصد اللوجستيك البشري والتقني المؤهل لإنجاح هذه الغاية.

كما يجب استحضار الحس ألتنبئي خصوصا مع تنامي الأزمات وتصاعد حدتها مع الأوضاع التي يعيشها العالم أكانت أزمات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، أو مناخية كل هذه العوامل يجب التعامل معها بنوع من الحذر والجدية لتفادي كل ما من شانه تهديد لثوابت نظم الحماية الاجتماعية ببلادنا.

ولبلوغ الأهداف المسطرة المرجوة من نظام الحماية الاجتماعية يجب:

- صياغة ووضع أنظمة للحماية الاجتماعية تتسم بالشمولية والاستدامة؛
- استغلال الطفرة الرقمية التي يشهدها العالم؛
- يجب توسيع دائرة الموارد من خلال الإصلاح الضريبي او الميزانية العامة للدولة؛
- توفير آليات الحكامة والتنسيق مع مختلف الفاعلين على مستوى الجهات والجماعات الترابية؛
- ضرورة عقد شراكات بين الوزارات الفاعلة؛
- العمل على تنسيق الجهود وتفعيل آليات الحكامة الجيدة والرفع من الحس الوطني؛
- فهم المقاصد الفضلى لهذا الورش المجتمعي؛
- ضرورة تكوين الكفاءات والمواهب البشرية الشابة في مجال تقنية الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات؛
- العمل على توفير خدمات حوسبية بالشكل الذي يجعل القطاعات العامة والخاصة قادرة على تنزيل ورش الحماية الاجتماعية؛
- تسهيل عمليات الولوج للمنصات الرقمية المرصودة لهذا الغرض من طرف المواطنين بشكل سهل وغير معقد؛
- الرفع من قيمة جودة الخدمات الرقمية المقدمة؛
- العمل على توطيد العدالة المجالية من حيث صبيب الانترنيت؛
- إشراك فعاليات المجتمع المدني باعتباره فاعلا أساسيا في إنجاح الاوراش المجتمعية ؛
- ضرورة استغلال طفرة التكنولوجيا لتحسين إدارة وتوزيع الموارد بشكل أفضل؛
- تعزيز الشفافية والكفاءة؛
- حماية خصوصية المعلومات الشخصية.

بالتالي، يجمع الربط بين الرقمنة وأنظمة الحماية الاجتماعية على أهمية استخدام التكنولوجيا بشكل فعال لتحسين توفير الخدمات الاجتماعية وضمان توزيعها بشكل عادل وفعال.

وعليه تبقى الرقمنة هي السبيل الأمثل لتنزيل الاوراش المجتمعية لما توفره من سرعة في الاستفادة من الخدمات المعروضة مع تحقيق نوع من الشفافية والاستدامة، ولن يتأتى هذا الغرض إلا من خلال تظافر الجهود وفق مقاربة تشاركية ينصهر وينخرط فيها الجميع كل من موقعه واختصاصه.

المراجع:

- الظهير الشريف رقم 1.21.30 الصادر في 9 شعبان 1442 الموافق ل 23 مارس 2021 بتنفيذ القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية لمنشور السيد رئيس الحكومة رقم 2018/6 بتاريخ 30 مارس 2018
- منشور السيد رئيس الحكومة عدد 06/2018 حول إصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب.
- مشروع السياسة العمومية المندمجة للحماية الاجتماعية 2020-2030.
- عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية لتقديم مشروع القانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.
- القانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.